المملكة العربية السعودية
الرئاسة العامة لتعليم البنات
وكالة الرئاسة لكليات البنات
كلية التربية للبنات بجدة

الرئاسة العامة لتعليم البنات
كلية التربية للبنات بجدة
المكتبة
رقم التسجيل
رقم التصنيف

دراسة ايكولوجية على متغيّرات النمو السكاني بمدينة جده

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب من قسم الجغرافيا

الجزء الأول

إعداد

فاطمة عبد العزيز سليمان الحمدان

إشراف

الدكتور محمد احمد الرويثي
جده

١٤٠٤ هـ ـــــ ١٩٨٤ م

المحتويـــــــــات الصفحة

فهرس الموضوعـــــات .....
فهرس الجـــــداول .....
فهرس الملاحـــــق .....
فهرس الخرائط والأشكال البيانية (الجزء الثانى ـ الأطلس) ....
المقدمـــــة ..... أ ـ ن

الباب الأول

النظام البيئى لمدينـــة جـــدة

الفصل الأول : الخصائص الطبيعيـــة ..... ٣ ـ ٣٠
أولا : الموقع الجغرافـــى واستراتيجية المكان ٣
ثانيا : الموضـــع ٩
ثالثا : الظروف المناخية (الحرارة ـ الرطوبة ـ الأمطار ـ الرياح) ١٥
رابعا : الموارد المائيـــة ٢٥
الفصل الثانى : الخصائص السكانيـــة ..... ٣٢ ـ ٨٠
أولا : النمو السكانـــى ..... ٣٢ ـ ٤٢
ثانيـــا : التوزيع الجغرافـــى ..... ٤٣ ـ ٥٨
١ ـ التوزيع العددى للسكان ٤٣
٢ ـ الكثافة السكانيـــة ٤٨
٣ ـ كثافة المساكـــــن ٥٦
ثالثا : الخصائص الديموغرافية للسكان ..... ٥٩ ـ ٨٠
١ ـ التركيب النوعـــى ٥٩

٢ ـ التركيب العمرى ٦٣
٣ ـ التركيب الاقتصادى ونسبة الاعالة ٦٩

الفصل الثالث : الخصائص الاقتصاديـــة ..... ٨٢ ـ ١٠٥
تمهيـــــــــد ٨٢
أولا : مدينة جدة ـ الميناء الرئيسي للمملكة العربية السعودية ... ٨٣ ـ ٩٠
ثانيا : النشاط الاقتصادى للسكان ..... ٩١ ـ ١٠٥

الباب الثانـــــــي

النمو السكاني والظروف الأيكولوجيـــة

الفصل الرابع : المدينة كنظام بيـــــئي ..... ١٠٨ ـ ١٢٢
تمهيـــــــــد ١٠٨
العوامل المؤثرة في أيكولوجية مدينة جدة ١١٥
أولا : خصائص الموضـــع ١١٥
ثانيا : تلوث البيئة ومصادرها ١١٦
ثالثا : السـيول و آثارهـــا ١٢٠
رابعا : استعمالات الأرض ١٢١

الفصل الخامس : التأثير المتبادل ما بين نمو سكان جدة وظروف البيئة ..... ١٢٤ ـ ١٤٣
أولا : المرحلة الأولى ١٢٤
ثانيا : المرحلة الثانية ١٢٥
ثالثا : المرحلة الثالثة ١٣١
رابعا : المرحلة الرابعة ١٣٩
خامسا : المرحلة الخامسة ١٤١

الباب الثالث

التغير السكاني و مدينة جدة

الفصل السادس : انعكاسات التغير السكاني على المدينة ..... ١٤٦ ـ ١٩٦

أولا : عناصر التغير السكاني ..... ١٤٦ ـ ١٦٦

١ ـ العناصر الطبيعية (مواليد ـ وفيات) ١٤٧

٢ ـ العناصر غير الطبيعية (الهجرة) ١٥٨

ثانيا : الانعكاسات الوظيفية للتغير ..... ١٦٧ ـ ١٨٧

١ ـ وظيفة تقديم الخدمات ١٧٠

٢ ـ الوظيفة التجارية ١٧٨

٣ ـ النقل والمواصلات ١٨١

٤ ـ الصناعة والانشاءات ١٨٥

ثالثا : الانعكاسات السلبية والايجابية للتغير ..... ١٨٨ ـ ١٩٦

١ ـ أزمة السكن ١٨٨

٢ ـ عجز المرافق والخدمات الرئيسية ١٩٠

٣ ـ الاختناق المرورى ١٩١

٤ ـ التغير في الخصائص الديموغرافية والبناء الاجتماعي ١٩٣

الفصل السابع : التداخل المورفولوجي ..... ١٩٨ ـ ٢٣٠

١ ـ استخدام الأرض ٢١٤

٢ ـ أسعار الأرض ٢٢٦

٣ ـ ارتفاعات المباني ٢٢٨

الفصل الثامن : مستقبل التغير السكاني والمدينة ..... ٢٣٢ ـ ٢٤٤

الخاتمة ..... ٢٤٦ ـ ٢٥١

الملاحق

المراجع

الخاتمـــــــــــة

أظهرت نتائج البحث صحة فرضيات الدراسة ، فالفرضية الأولى القائلة بوجود علاقة ايجابية وارتباط مطرد بين ظروف البيئة بجدة ونمو السكان صحيحة الى حد كبير ، وذلك لما يلـــــــي :

١ ـ لم يعد لظروف جدة السابقة التي تحكمت في نموها السكاني في الماضي أثر يذكـــر في تحديد حجم السكان ، اذ تلعب هذا الدور في الوقت الحاضر الظروف الاقتصادية والحضارية التي تعيشها ، والتي زادت من قدرتها الاعالية . فارتفعت معـــدلات الزيادة الطبيعية نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات وزيادة المواليد ، مما يعـــني مرورها في الدورة الديموغرافية المرتفعة النمو .

٢ ـ تحتل جدة رأس الهرم السكاني في المنطقة الغربية ، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم السكان بعد العاصمة الرياض . فقد كانت التغيرات في ظروف بيئة المدينة وعناية الدولة بها وتطويرها حتى أصبحت أهم الموانيء السعودية على البحر الأحمر ، وراء جذب سيل المهاجرين اليها من داخل الدولة وخارجها فنما سكانها بمعـــدلات متسارعة حيث بلغت نسبتها السنوية للفترة ما بين ١٣٨٢ ـ ١٤٠٠ هـ ٤ر٣٣٪ ممـا جعلها من أسرع المناطق العمرانية نموا .

٣ ـ توقع استمرار النمو السكاني بمعدلات عالية خلال العقد القادم ، قد يليه انخفـــاض تدريجي ، ذلك أن مشروعات البنية الأساسية سيكون معظمها مكتملا ، ومن ثم فـــان المشروعات الانتاجية لا يتوقع أن تجذب مهاجرين من خارج الدولة أكثر مما هو موجـــود الآن ، لذا سيقتصر النمو بالدرجة الأولى على الزيادة الطبيعية التي سترتفع نتيجـــة

انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع معدلات المواليد ، وعلى تأثير الهجرة الوافدة من ريف وبادية المملكة التي لا يتوقع لها أن تتوقف ، ذلك أن مشروعات التنمية لا تزال تتجه الى المناطق الحضرية ذات العائل الاقتصادى المضمون .

تعد الفرضية الثانية والقائلة بوجود علاقة ايجابية بين حجم التغير السكاني وشكل المدينة وتركيبها ووظائفها واتساع قاعدتها الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية التي يزاولها السكان ، صحيحة الى حد ما ، وذلك لأثر العوامل الاقتصادية والتاريخية التي تشارك في هذا التأثير . ويستدل على ذلك من خلال ما يلي :

١ ـ دور جدة باعتبارها ميناء يشترك في توفير احتياجات السكان خارج حدودها ، فالأهمية النسبية للميناء لا ترجع الى القرب من مكة المكرمة ، وكونه مركز ثقل سكاني سهل الاتصال بظهير يتميز بتنوع الموارد فحسب بل الى دوره التاريخي وتركز البيوتات التجارية العريقة الى جانب أثر الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية .

٢ ـ كان للازدهار الاقتصادى والنمو السكاني أثره في تنوع القاعدة الاقتصادية لجدة وفي توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية ، بل ان تعدد الأنشطة الاقتصادية يبرز افتقارها الى الموارد البشرية التي تشكل احتياطيا كافيا لهذه الأنشطة ، مما يعني أن اضافة سكان جدد الى مجموع سكانها ، لن يؤدى الى هبوط المستوى المعيشي أو حدوث فائض في العمالة خاصة وان كانت الأعداد الاضافية ماهرة ومدربة .

٣ ـ انعكس التبدل في الظروف الاقتصادية وظهور جدة كمدينة متروبولية تمتاز بكثرة سكانها بالمقارنة مع حجم المدن الأخرى في الدولة ، على تنوع وظائفها وخدماتها وبالتالي على مورفولوجيتها وتركيبها الداخلي واستعمالات الأرض ، ومن ثم أسعار

الأراضي وارتفاعات المباني • بالاضافة الى ما أحدثه من انعكاسات ايجابية وسلبية متعددة ومتفاوتة •

وعلى ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة ، والرغبة في ربط البحث العلمي بمشكلات البيئة ، تقدم الباحثة بعض المقترحات التي تراها ذات قيمة لحل بعض المشكلات القائمة والمتوقعة والتي قد تفيد في عملية التخطيط المستقبلي للمدينة ، وتجمل هذه المقترحات في النقاط التالية :

١ ـ العناية بالتوثيق الاحصائي ، وتطوير وظيفة عمد الحارات وجعل مكاتبهم تضم سجلات تشتمل على كل البيانات الحيوية عن سكان الحارة •

٢ ـ نشر الوعي الاحصائي عن طريق وسائل الاعلام المختلفة وفي المدارس واصدار قوانين ملزمة بالتقيد بالاحصاء لتسهيل مهمة الدارسين ، الى جانب أهميته في عملية التخطيط والتنمية •

٣ ـ توفير جهاز علمي يتبنى الاشراف الكامل على عمليات تسجيل المواليد والوفيات ومكاتبها وتسهيل اجراءات التسجيل وتوزيع مكاتب التسجيل بشكل يسهل وصول السكان اليها ، كما لابد من أن تتضمن السجلات تفصيلات أكثر مثل (نوع وجنسية المولود ومقر اقامة الوالدين ، وسن الوفاه ونوع وجنسية المتوفي وسبب الوفاه) •

٤ ـ لابد من أن تتضمن بيانات التعداد معلومات عن المهاجرين أو الأشخاص الذين تم حصرهم خارج مناطق استقرارهم مثل (مدة الاقامة مكان المسد ، ومحل الميلاد) وغيرها من التفصيلات التي يمكن التوصل من خلالها الى قياس الهجرة ، خاصة الداخلية ، التي يصعب عادة قياسها •

٥ ـ لابد من أن يتم تخطيط جدة تخطيطا اقليميا ، ذلك أن تخطيط المدن تحول في الوقت الحاضر الى ما يعرف بالتخطيط الاقليمي للمدن [١] Regional Town Planning .

فالمدينة ليست ظاهرة قائمة بذاتها بل ترتبط في عوامل قيامها ونموها بالمناطق المحيطة بها ، فهي تقدم للاقليم ما يحتاج اليه من خدمات وتحصل منه نظير ذلك على ما نحتاج اليه من مواد غذائية وأيدى عاملة ، ومن هذا المنطلق لابد من التنسيق بين حاجات المدينة واقليمها لايجاد نوع من التكامل الاقتصادى والاجتماعي بينهما والتوازن السكاني ، والتوزيع العادل للأنشطة والخدمات المختلفة مما يضمن توفير عائد اقتصادى فلا تجدى عملية تخطيط المدينة ما لم يصاحبها تخطيط للمناطق المحيطة بها ، والا فسيترتب على تيارات الهجرة المستمرة من الاقليم الى المدينة تفريغه من سكانه والعناصر المنتجة به ، وزيادة الأعباء على المدينة اذ يمثل هؤلاء المهاجرون ضغطا على المساكن والمواصلات والسلع والخدمات الأساسية والمرافق

٦ ـ ضرورة احاطة جدة بحزام أخضر يتخذ فاصلا ما بينها واقليمها ، ومصدرا لحمايتها من التلوث بتأثير الأتربة التي تحملها الرياح . وتحديد وتنسيق صلاحيات بلديات المناطق المجاورة لجدة مثل خليص وادى فاطمة وذهبان لتحاشي تعارض الصلاحيات وتداخل العمران .

٧ ـ لابد من تحريك أصحاب الأراضي الموجودة داخل الكتلة السكنية والزامهم باستغلالها للصالح العام والخاص ، وعدم منح تراخيص للبناء خارج مناطق التطوير أو تلك التي لم تصل اليها الخدمات .

---

(١) الصقار ، فؤاد محمد : مرجع سبق ذكره ، ص٣١٥ .

٨ ـ الاستمرار في عملية ازالة المساكن الغير ملائمة لتحسين الأحياء الجنوبية أو تلك التي أقامها المهاجرون على طريق مكة ـ جدة السريع واصدار أنظمة صارمة تحد من انتشار مثل هذا النمط من العمران ، واعادة تنظيمها وتطويرها باقامة شبكة للشوارع وتوصيل الخدمات الأساسية والتسهيلات الاجتماعية .

٩ ـ ضرورة الاستمرار في عملية التوسع في انشاء المناطق الترفيهية والحدائق العامة فهي بوضعها الحالي محدودة المساحة ، كما لابد من استبدال جميع المباني المتداعية في الأحياء القديمة ومنطقة القلب بحدائق ومساحات مكشوفة ، وذلك لتخفيف الضغط والكثافة السكانية في هذه المناطق ، وليستخدمها السكان لأنها ستساهم في حل مشكلة الوظيفة الترفيهية بالنسبة لهم .

١٠ـ الاسراع في انهاء المشكلات التنظيمية باعادة توزيع المرافق والتسهيلات الاجتماعية فالى جانب ما لهذا التوزيع من أثر في الوفاء باحتياجات السكان في مختلف مناطق جدة ، فانه يساهم في حل مشكلة المواصلات ، علاوة على ميزة الاقتصاد في الوقت كما يظهر أثرة في التخفيف من المركزية في توزيع السكان ويقرب منحنى التوزيع من خط التوزيع المثالي .

١١ـ من الأفضل أن يكون هناك مركز تتجمع فيه الدوائر الحكومية بدلا عن توزيعها على أجزاء المدينة ، لما لهذا التمركز من أثر في تنظيم حركة التوسع العمراني وحل مشكلة المواصلات وتوفير وقت المترددين على تلك الدوائر .

١٢ـ ضرورة العناية بوضع حدود واضحة ما بين الاستعمالات المختلفة للأرض والقضاء على ظاهرة قيام المنشآت الصناعية والورش داخل المناطق السكنية فالى جانب ما يمثله ذلك

من ازعاج وتلوث للبيئة فهو مؤشر على عدم وجود تكامل في استعمال الأرض.

١٣ـ لابد من ترشيد السكان بسبل استخدام المياه وأهمية المحافظة عليها وعدم اهدارها باستخدامها في مشروعات البناء وغسل السيارات وري الحدائق ، فمع الزيادة السكانية والتوسع الصناعي يشتد الطلب على المياه ، خاصة وان توفير المياه عن طريق تحلية المياه المالحة يكلف الدولة الكثير ، كما أن الاستمرار في جلب المياه من وادى فاطمة وخليص يهدد الرقعة الزراعية وبالتالي يعجز الظهير عن امداد جدة بحاجتها من المنتجات الزراعية ، ويكون سببا في هجرة سكانه .

١٤ـ يجب التخفيف من كون جدة بؤرة استهلاك وتحويلها الى مركز انتاج وذلك عن طريق الاستفادة من مزايا موقعها وكونها ميناء ، بتطوير القطاع الصناعي وتنشيط حرفة الصيد البحرى ، وقيام صناعة عليها تسد حاجة السوق المحلي مع امكانية التصدير للتخفيف من حجم الاستيراد ورفع حجم التصدير ، الى جانب امكانية توطين صناعة اصلاح السفن .

١٥ـ لابد من أن يتم تعديل وتطوير خطة مدينة جدة بحيث تتمشى مع المتغيرات التي تعيشها المدينة ومع النظريات التنظيمية الحديثة المتطورة ، حتى تتلاءم مع متطلباتها ووظائفها ، الى جانب ضرورة أن يتم النمو العمراني على مراحل بحيث تملأ الفراغات الموجودة بالمنطقة المعمورة في الوقت الحاضر ثم التي تليها .